اطلقوا النار في الهواء وحاصروا سيارته احتجاجا على انتشار القوة الخاصة التي شكلها وزير الداخلية بغزة

مسلحون من كتائب الاقصى اجبروا نائب رئيس الوزراء على مغادرة طولكرم والغاء اجتماعاته فيها

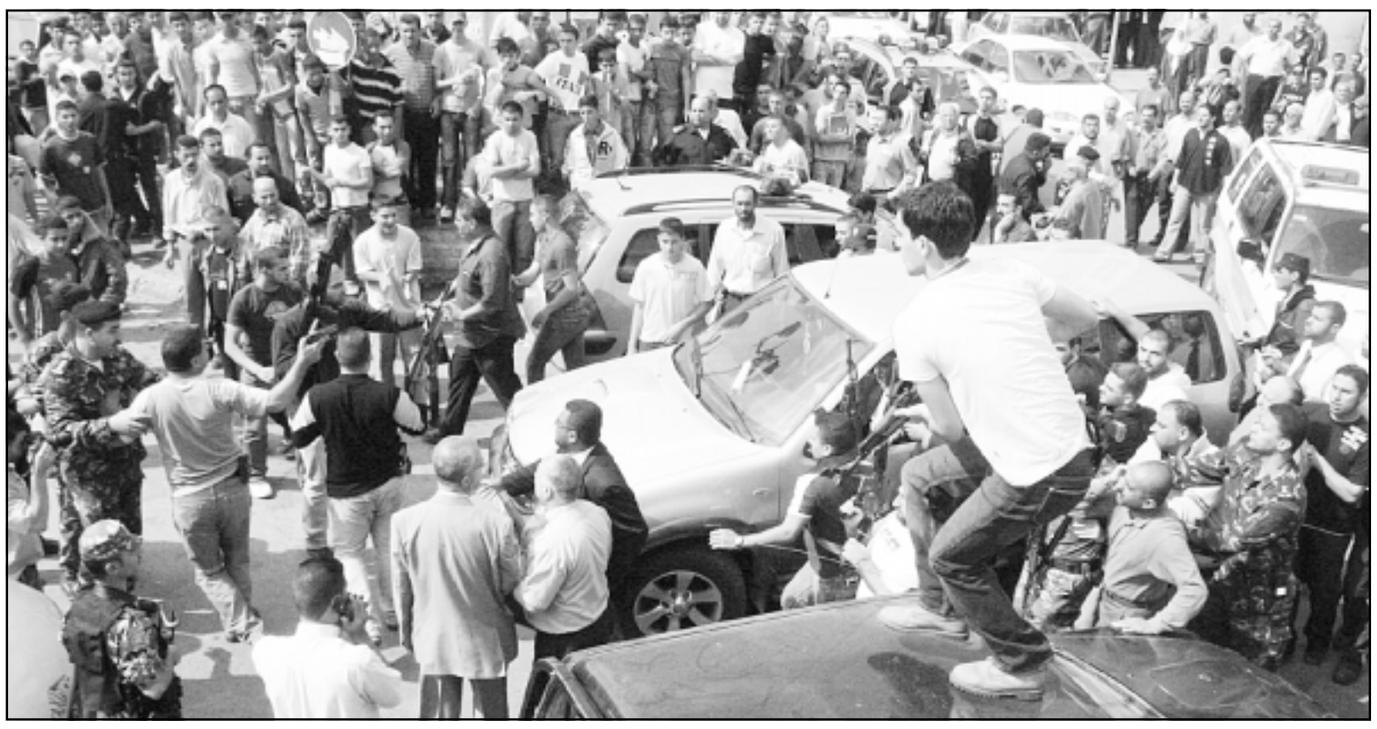

رجال الشرطة الفلسطينية يتدخلون لابعاد عناصر تابعة لشهداء كتائب الاقصى عن موكب نائب رئيس الوزراء الفلسطيني في طولكرم

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اجبر مسلحون من كتائب شهداء الاقصى الجناح المسلح لحركة فتح امس نائب رئيس الوزراء الفلسطيني على مغادرة محافظة طولكرم شمال الضفة الغربية بعد ان اطلقوا النار في الهواء عند وصوله للمحافظة احتجاجا على بدء عمل القوة الخاصة التي شكلها وزير الداخلية سعيد صيام في قطاع غزة.

واضطر نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ناصر الدين الشاعرالذي ينتمي لحركة حماس الى قطع اجتماعاته المقررة في المحافظة ومغادرتها وفق نصيحة الاجهزة الامنية الفلسطينية التي عبرت عن خشيتها على حياته.

وقام المسلحون من كتائب شهداء الاقصى الذين يترأسهم قائد الكتائب محمد شحادة باطلاق النار امام مقر محافظة طولكرم عند قيام الشاعر بزيارة المكان.

وقال مرافقو الوزير ان المسلحين حاولوا منع الدكتور الشاعر من عبور مبنى المحافظة واعاقوا طريقه وشرعوا باطلاق النار في الهواء الا انه تمكن من دخول مبنى المحافظة والاجتماع مع مدراء الدوائر في المحافظة قبل ان يعود المسلحين مرة اخرى للمحافظة والشروع باطلاق النار مرة اخرى عند مغادرة نائب رئيس الوزراء المبنى.

واكد محمد شحادة قائد كتائب الاقصى في المنطقة بأنهم كانوا يخططون للاحتجاج بطريقة سلمية على قرار وزير الداخلية بدء عمل القوة الخاصة التي شكلها الا ان حراس الشاعر استفزوهم مما اضطرهم الى اطلاق النار في الهواء ومحاصرة سيارة الشاعر عندما قرر مغادرة طولكرم.

هذا وحاول بعض المسلحين الاعتداء على سيارة الشاعر الذي كان يرافقة وزير الاشغال العامة عبد الرحمن زيدان.

وقدرت المصادر الامنية الفلسطينية عدد المسلحين الذين اعتدوا على نائب رئيس الوزراء واطلقوا النار بجوار سيارته بـ15 مسلحا. هذا واضطرت قوات التدخل السريع للتدخل لاخراج الشاعر من محافظة طولكرم والحيلولة دون وصول المسلحين له.

وحين اراد الشاعر ان يغادر مبنى المحافظة قطع المسلحون طريقه واطلقوا نيرانا كثيفة في الهواء وحوله ومنعوا السيارة من التقدم الا ان قوات امنية كبيرة تدخلت لاخراج الشاعر من المنطقة.

وكان من المقرر ان يقوم نائب رئيس الوزراء بجولة للمؤسسات الوطنية في طولكرم بينها دار البلدية الا ان ما حدث اعاق تنفيذ البرنامج.

هذا وذكر شهود عيان أن حوالي 15 مسلحا من الكتائب و30 من أهالي الاسرى تواجدوا في البداية قرب مدخل المحافظة مطالبين الوزير بصرف مستحقات الاسرى المتأخرة، فيما قامت رئيسة نادي الاسير في طولكرم حليمة ارميلات بالوصول الى اجتماع الوزير داخل المحافظة، وشنت هجوما لاذعا عليه وعلى الحكومة، مطالبة بصرف مستحقات الاسرى.

وفي غضون ذلك حضر العديد من قادة حماس الى مقر المحافظة، وكان على رأسهم «أبو عبيدة» من قادة حماس في طولكرم، والذي بدوره أجرى مفاوضات مع مسلحي كتائب الاقصى، ليتمكن الوزير من مغادرة المبنى، الامر الذي جرى الاتفاق عليه.

وذكر ان الشاعر الذي كان برفقته وزير الاشغال عبد الرحمن زيدان والنائب رياض رداد غادرالمحافظة تحت حراسة مشددة.

وقال افراد الكتائب إنهم يعترضون على زيارة نائب رئيس الوزراء للمدينة ويرفضون استقباله متهمين الحكومة بالتقصير تجاه الشعب الفلسطيني والاسرى وعائلات الشهداء.

وتعقيبا على الحادث قال الشاعر للصحافيين «نؤكد على الوحدة الوطنية ويجب ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي».

وكان الوزير ناصر الدين الشاعر اكد في حديثه داخل مبنى المحافظة على الوحدة الوطنية قائلا: لا فرق بين فتح وحماس وكلنا رفاق سلاح وطريق واحد طريق المقاومة والتحرير.

في اجتماع عقد في منزل الممثل المصري في غزة بين ممثلين عن الحركتين وبحضور وفد امني مصري

مصر تطالب فتح وحماس بوقف التراشق الناري والاعلامي وتهدد بوقف تدخلها بالملف الفلسطيني

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

علمت «القدس العربي» امس من مصادر فلسطينية مطلعة ان القيادة المصرية وجهت تحذيرا شديد اللهجة لحركتي فتح وحماس بضرورة وقف التراشق الناري والاعلامي بين الحركتين.

ونقل ذلك التحذير من خلال وفد امني مصري التقى بممثلين عن حركتي فتح وحماس الليلة قبل الماضية في منزل الممثل الدبلوماسي المصري أحمد عبد الخالق في قطاع غزة.

واشارت تلك المصادر الى ان مصر هددت بسحب وفدها الامني المتواجد في قطاع غزة منذ عدة أسابيع و«نفض يدها من الملف الفلسطيني» اذا ما تواصلت المظاهر المسلحة في القطاع.

هذا وحرص وفدي حماس وفتح عقب ذلك الاجتماع الذي استمر حتى ساعات فجر امس التأكيد على ان الاجتماع الذي رعته مصر كان ايجابيا. ومن جهته قال نزار ريان عضو الوفد المفاوض عن حماس للاذاعة الفلسطينية الرسمية امس ان الايجابية كانت واضحة بين الاخوة من فتح وحماس بشكل جيد.

واضاف ريان قائلا: الذي تم الاتفاق عليه انهاء المظاهر المسلحة في الشوارع والميادين الداخلية في بلادنا، وانهاء مظاهر التلثيم ايضا، وكان بعد ذلك الاتفاق على تجريم اية جريمة ضد شعبنا الفلسطيني وان لا تشكل الفصائل والتنظيمات حماية لمن يقترفون جريمة ضد شعبنا.

واشار ريان الى انه تم الاتفاق على التواصل في هذه الحوارات واللقاءات تحت الرعاية المصرية، ومضيفا «على الاقل لقاء اسبوعي حتى لا يحدث هناك فجوة وانقطاع بين الاخوة في هذا الحوار، وتم التأكيد بعد ذلك على دور كل اللجان التي تم تشكيلها سابقا».

وكان الناطق الاعلامي باسم فتح في القطاع عبد الحكيم عوض قال ان الاجتماع يهدف الى معالجة التصعيد الناشئ وحالة التوتر المتصاعدة التي يشهدها قطاع غزة والتداعيات التي خلفتها تشكيل القوة الامنية الخاصة، اضافة الى متابعة الاحداث الاخيرة والاجراءات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات السابقة للجنة التنسيق العليا بين الحركتين.

وبعد انتهاء الاجتماع المطول الذي عقد في منزل الممثل المصري قرب مقر الرئاسة الفلسطينية في مدينة غزة قالت مصادر مقربة من الاجتماع إن اللقاء الذي حضره أحمد حلس و سمير المشهراوي القياديين في حركة «فتح»، والقياديان في حركة «حماس» نزار ريان، وفتحي حماد، والقيادي في الجناح العسكري لحركة «حماس» أحمد الجعبري، بحث في تداعيات انتشار القوة التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام في قطاع غزة اضافة الى التراشق الناري والاعلامي بين الحركتين. وقد عبر الوفد الأمني المصري الذي ضم كلا من اللواء رأفت شحاتة واللواء محمد إبراهيم خلال الاجتماع عن قلق القيادة السياسية المصرية البالغ من تصاعد حدة التوتر على الساحة الفلسطينية الداخلية.

وطالب الوفد المصري عقب الاجتماع الذي دام أكثر من خمس ساعات بضرورة أن يتم الوقف الفوري لكافة الخطوات الميدانية والإعلامية التي تؤثر سلبا على قضية الشعب الفلسطيني.

وقد أعربت قيادات الحركتين عن تقديرهما الكبير لدور القيادة السياسية المصرية الحريص على أمن وسلامة ووحدة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، مؤكدتان التزامها بعدم اللجوء إلى استخدام السلاح والتحرك الفوري لاحتواء التوترات الأخيرة وبدء مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية تعتمد على الحوار والاحتكام للقانون في حالة حدوث أية خلافات.

من جهته وصف احمد حلس عضو المجلس الثوري وعضو مكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح الاجتماع بأنه «ايجابي»، مؤكداً أن «شعبنا سيلمس إن شاء الله نتائج ايجابية» وقال نزار ريان عقب اللقاء إن أجواء ايجابية كانت تحيط بالاجتماع، مؤكداً أن كافة الأمور والقضايا العالقة كانت مثار بحث وتم التفاهم بشأنها.

وقال ريان، الاجتماع كان موفقا، وتم الاتفاق على قضايا مهمة من شأنها أن تهدئ المجتمع الفلسطيني، مشيرا إلى أن «التفاهم بين فتح وحماس قريب بإذن الله، وكل القضايا تم التفاهم عليها»، رافضا في الوقت ذاته التعقيب على قضية سحب القوة التنفيذية من الشوارع.

الزعنون: لقاء قريب بين عباس والقدومي في عمان

■ عمان ـ يو بي آي: قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون امس الخميس ان اجتماعا سيضم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) فاروق القدومي سيعقد قريبا في عمان، لإنهاء الخلاف المستعر بينهما منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات على خلفية توجهاتهما السياسية، وموقف كلا الرجلين من المفاوضات والمقاومة.

وأضاف الزعنون في تصريح صحافي امس أن هذا الاجتماع بين عباس والقدومي «إن تم» سيعقبه اجتماع للجنة المركزية في حركة فتح بكامل أعضائها قبل اجتماع اللجنة التنفيذية بكامل أعضائها في الخارج.

وكان الزعنون أعلن عقب فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية التي جرت في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير سيعقد اجتماعاً في شهر آذار (مارس) الماضي برام الله في الضفة الغربية.

وأشار آنذاك الى أن المجلس الوطني الفلسطيني، سيعقد جلسته في شهر أيار (مايو) المقبل في مقر الجامعة العربية في القاهرة. يذكر أن عباس والقدومي كانا قد إلتقيا في تونس العام الماضي لإزالة الخلافات بينهما على خلفية موقف كلا الرجلين المتناقض من التسوية السياسية مع الإسرائيليين حيث يرفض القدومي التسوية وإتفاقية أوسلو التي جاءت بالسلطة الفلسطينية. كما التقى الرجلان خلال إجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح التي عقدت في عمان في تموز (يوليو) العام الماضي وكانت المرة الأولى التي تجتمع بها اللجنة بكامل أعضائها منذ ما يزيد عن عشر سنوات. ولم يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان في المنفى) بكامل أعضائه منذ عام ,1996 ويتألف المجلس من 700 عضو من الداخل الفلسطيني والخارج كما أنه يضم أعضاء المجلس التشريعي.

هنية: تفاهم بين الحكومة والبنوك الفلسطينية لدفع سلف عاجلة لموظفي السلطة

■ غزة ـ اف ب: اعلن اسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) امس الخميس انه تم التفاهم مع البنوك الفلسطينية على صرف سلف عاجلة لكافة موظفي القطاع العام في السلطة الفلسطينية.

وقال هنية في كلمة امام حوالي 400 من افراد الشرطة والامن وعدد من أفراد القوة الامنية الخاصة الذين جاؤوا الى مكتبه للتعبير عن تضامنهم مع الحكومة «اشير الى التفاهمات التي جرت بين الحكومة والبنوك الفلسطينية من اجل تقديم سلف عاجلة لكافة موظفي الدولة للمساهمة في تخفيف المعاناة». واضاف هنية «اشكر البنوك التي بدأت بصرف السلف واطلب من البنوك الاخرى ان تحذو حذوها» بدون ان يعطي تفاصيل حول هذه البنوك. ولم تدفع السلطة الفلسطينية رواتب 160 الف موظف نصفهم تقريبا في الاجهزة الامنية منذ بداية شهر اذار (مارس) الماضي. ويبلغ مجموع رواتب الموظفين 120 مليون دولار شهريا.

ثلاثة آلاف من افراد الامن الفلسطيني يتظاهرون دعما لعباس في غزة

القلق يسود القطاع بعد نشر القوة الامنية الخاصة وتعزيز قوى الامن النظامية

غزة ـ من عادل الزعنون:

يسود القلق والترقب في قطاع غزة بعد نشر القوة الامنية الخاصة التي شكلها وزير الداخلية وتعزيز قوات الامن والشرطة النظامية في الطرقات والشوارع الرئيسية في القطاع تنفيذا لتعليمات الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فيما اعلن رئيس الوزراء اسماعيل هنية ان القوة الامنية تشكلت بالاتفاق مع عباس.

وقال مسؤول في الرئاسة الفلسطينية طلب عدم ذكر اسمه لوكالة «فرانس برس» ان تشكيل القوة الامنية ونشرها في الشوارع الرئيسية «مخالف للقانون.. كلنا مع امن المواطن وضبط الامور، لكن ليس بهذه الطريقة التي ستؤدي الى حرب اهلية».

من جهته قال يوسف الزهار المسؤول في القوة الخاصة «اليوم الاول للقوة الامنية الخاصة مر بسلام ودون اي احتكاكات او صدامات، وشعبنا موحد، لكن فئة قليلة من المتنفذين يحاولون ان يوقعوا الصدام بيننا ولكن الشرطة وشعبنا اوعى من ذلك وسنكون يدا واحدة ضد الفساد والمفسدين».

واضاف الزهار الذي احيط بعدد من مرافقيه المسلحين «نحن قوة تتبع وزير الداخلية والاجهزة الامنية تعمل في الشارع وسنحاول ان نتعاون معها بقدر ما نستطيع».

ولوحظ ان عددا من افراد القوة الخاصة المسلحين يقفون الى جانب افراد الشرطة الذين تعزز تواجدهم على المفترقات الرئيسية في مدن قطاع غزة.

وعبر عدد من الفلسطينيين عن قلقهم وخشيتهم من وقوع صدامات بين افراد القوة الخاصة وعناصر اجهزة الامن.

وقال وائل عبد الكريم «الوضع مقلق .. لسنا بحاجة الى مزيد من التوتر والخوف ..

نريد ان يستقر الوضع الامني وتطبق الاجهزة الرسمية الامنية المكلفة القانون كي نعيش بهدوء مثل شعوب المنطقة».

وقال ابو امين الضابط في الشرطة الفلسطينية ان «اي احتكاك قد يؤدي الى مواجهة لن تحمد عقباها»، مضيفا ان «المشكلة تكمن في الخلاف بين الحكومة والرئاسة ويجب حله كي لا نكون ضحية الموقف».

واعترض عباس على تشكيل القوة الامنية وقرر تعزيز القوات الامنية النظامية التي طلب منها الاربعاء الانتشار في كافة المناطق حتى لا يترك الشارع الفلسطيني بين يدي حماس.

لكن هنية قال «القوة هي سند للأمن الوطني وللشرطة ولكل الاجهزة وابناء شعبنا وهي تشكلت بحكم القانون والدستور وبالاتفاق مع الاخ الرئيس (ابو مازن)».

واكد مسؤول في الرئاسة ان مرسوم الرئيس بالغاء القوة الامنية «ما زال ساريا لانه لا يجوز تشكيل قوة من دون موافقة الرئيس».

وقال هنية ان القوة «ليست موجهة ضد احد وستكون في اطار الاجهزة الامنية والشرطة لكي تقوم بواجبها ولاعادة الاعتبار للأمن والشرطة.. انتم الان تقومون بواجب حماية الوطن والمواطن والامن».

وكان هنية يلقي كلمة امام قرابة اربعمائة من افراد الشرطة والامن جاؤوا الى مكتبه في غزة للتضامن مع الحكومة وتأييد القوة الامنية الخاصة.

ورفع المتظاهرون الذين انطلقوا من امام مقر المجلس التشريعي في المدينة، لافتات كتب عليها «لا للتنازل نعم للتمسك بالثوابت»، وعبروا عن تأييدهم للقوة التي شكلتها وزارة الداخلية.

وقال احد افراد الشرطة في كلمة امام المتظاهرين «نثمن قرار وزير الداخلية بانشاء القوة الامنية وسنحمي هذه القوة».

في المقابل، شارك حوالي ثلاثة آلاف من افراد اجهزة الامن الفلسطينية في تظاهرة جابت شوارع مدينة غزة دعما للرئيس عباس ورفضا للقوة الامنية الخاصة.

وتجمع المتظاهرون من افراد الامن الوقائي والوطني والقوة الـ17 المكلفة حماية عباس امام مقر قيادة الامن الوقائي غرب مدينة غزة وهم يرددون «كلنا ابو مازن»، «نعم نعم للقانون، لا لا للميليشيات المسلحة».

وجابت شوارع غزة دوريات امنية تنفيذا لاوامر الرئيس عباس بحسب مسؤول امني.

وكان وزير الداخلية سعيد صيام اعلن الاربعاء بدء عمل القوة الخاصة لمساندة الشرطة والمكونة من عناصر من الاجنحة العسكرية خصوصا كتائب القسام الجناح العسكري لحماس والتي شكلها رغم قرار الرئيس عباس بالغائها.

واعتبرت حركة فتح بدء عمل القوة «تصعيدا خطيرا باتجاه الفتنة».

وتأتي هذه التطورات في وقت اتفقت فيه حركتا حماس وفتح على انهاء المظاهر المسلحة خلال التظاهرات والمسيرات.

وقال نزار ريان القيادي في حماس انه تم الاتفاق بين الحركتين برعاية ومشاركة اللواء محمد ابراهيم مساعد مدير المخابرات المصرية في لقاء انتهى فجر الخميس على «عدم وجود الملثمين في الشوارع باستثناء المرابطين (قرب الحدود الفاصلة مع اسرائيل)».

واضاف «اتفقنا على انهاء المظاهر المسلحة في التظاهرات والمسيرات لكن هذا لا يشمل القوة التنفيذية الخاصة» التي شكلها وزير الداخلية.

من جهته جدد توفيق ابو خوصة المتحدث باسم حركة فتح لوكالة فرانس برس ان القوة الخاصة «مخالفة للقانون وتصعيد باتجاه الفتنة»، مضيفا انه «تم الاتفاق على مواصلة الحوار واللقاءات اسبوعيا مع حماس وتفعيل اللجان السياسية والاعلامية والميدانية المشتركة من الحركتين».

وقال ريان ان اتصالات تجري بين عباس وهنية «لحل الخلافات (المتعلقة بالقوة الامنية الخاصة)» معتبرا انها تأتي «في اطار تنازع الصلاحيات» بين الحكومة والرئاسة.(اف ب)

سيدات من التنظيم النسائي لحركة فتح يتظاهرون في شوارع مدينة غزة ضد الشرطة الامنية الجديدة التابعة لحركة حماس

«شريعة الغاب» المخيمة على الخليل تثير هول الفلسطينيين

الخليل (الضفة الغربية) ـ من جيني ماثيو:

يقول الفلسطيني هاني ابو هيكل الذي يملك مقهى في الخليل بالضفة الغربية «ان شريعة الغاب تسيطر هنا، في وسع المستوطنين ان يقتلوا ويطلقوا النار كما يشاؤون»، متحدثا امام مجموعة ضيوف اسرائيليين يزورون المدينة.

واعتقل الفلسطيني الذي يؤكد ان «لا عدالة» في مدينته، العام الماضي بعد ان حطم مستوطنون من القومبين المتشددين نوافذ مسكنه حيث كان يستقبل اصدقاء مسيحيين واسرائيليين.

واغمي على والده تحت وطأة الصدمة ولم يتمكن من اجلائه في سيارة اسعاف الى مستشفى الا بعد مفاوضات استمرت ثلاثة ايام ويروي انه بعد وفاته رقص المستوطنون فرحا ووزعوا سكاكر وهم يهتفون «الموت للعرب».

ويستمع بعض الضيوف الاسرائيليين الذين يستقبلهم هاني في المقهى وهم يتحدرون من يهود كانوا يقيمون في الخليل قبل ان يطردوا خلال الاحداث الدامية عام 1929، لقصته بدون ان يعيروها انتباههم.

غير ان امنون بيران وهو رجل قانون من القدس يبلغ من العمر 58 عاما يهم بمواساته ويقول له «اصبت بصدمة كبيرة. تعرف ان والدتي ولدت هنا وان جدي كان الحاخام الاكبر».

ويجول الاسرائيليون التسعة تحت حراسة من الجيش في قطاع الخليل الذي تسيطر عليه اسرائيل بحثا عن منازل جدودهم في هذه المنطقة التي كانت تشهد تعايشا بين اليهود والعرب قبل ان تتحول اليوم الى ساحة حرب.

والسوق الفلسطينية التي كانت آنذاك مزدهرة، تحتلها اليوم مجموعة من المستوطنين وقد احيطت بالاسلاك الشائكة فيما يتراءى على سطح احد مبانيها جندي اسرائيلي من القناصة.

وعلى مقربة يقوم اطفال يهود باحراق نفايات تركها فلسطينيون.

وغالبا ما يتعرض المستوطنون للاطفال الفلسطينيين الذين يعبرون كل صباح متوجهين الى مدارسهم، بالرغم من مواكبة ناشطين دوليين من دعاة السلام لهم يوميا. ويقول الناشط البريطاني جون لينز (78 عاما) الذي كان يهوديا واعتنق مذهبا بروتستانتيا ان «المستوطنين من الاطفال في غالب الاحيان او كذلك من البالغين، يقذفون الحجارة ويحاولون زرع الرعب».

وبعد ثلاث سنوات على المجزرة التي وقعت عام 1994 حين قتل مستوطن متطرف 29 مصليا مسلما في الحرم الابراهيمي، قسمت الخليل الى قطاعين.

ويقيم معظم سكان المدينة الفلسطينيين الـ 166 الفا في القطاع «15» فيما يعيش عشرة الاف اخرون في القطاع «25» الذي تحتله اسرائيل فيعانون من حظر التجول والقيود والترهيب الذي يمارسه نحو 600 مستوطن يقيمون في جوارهم.

وكانت مجموعة يهودية معتدلة تعيش في هذه المدينة في مطلع القرن العشرين، في توافق وسلام مع العرب. وكان جد ابو هيكل يملك مع شريك يهودي محل سمانة وكان يوم السبت يشعل الاضواء في منازل جيرانه اليهود اذ لا يسمح لهم بالقيام بذلك بأنفسهم في يوم الاستراحة والصلاة اليهودي، وقد تدخل خلال احداث 1929 لانقاذ يهود من الموت. وقتل 67 من يهود الخليل واصيب ستون بجروح خلال تلك الاضطرابات التي وقعت بين اليهود والعرب في وقت كانت الحركة الصهيونية بدأت ترسخ موقعها في مواجهة سلطة الانتداب البريطانية.

ويبدي احفاد هؤلاء اليهود دهشتهم لادعاء المستوطنين انهم من ذرية الضحايا لتبرير وجودهم وتحدي القانون الدولي.

وقال بيران الذي اصيبت ابنته بجروح بالغة في عملية انتحارية نفذها فلسطيني في القدس عام 1997 «انهم بنظري منافقون ولصوص. كان جدي يؤمن في الصداقة مع العرب». ويضيف «لا افهم كيف يمكن السماح بان يبقى عشرات الاف الاشخاص رهن اهواء بضع مئات المستوطنين».(اف ب)